منوعات

MEDIA

أخبار

وجّه صحافيون ومصورون فلسطينيون موجودون في شمال غزة نداء استغاثة إلى العالم، في سبيل الضغط لإدخال المساعدات والغذاء إلى شمالي القطاع، في ظل معاناة من تبقى في تلك المنطقة من الجوع وغياب كل أنواع الأساسيات الغذائية والطبية.

انطلقت الدورة الثالثة عشرة لمهرجان الأقصر للسينما الأفريقية، الجمعة، بفقرة خاصة عن فلسطين، تضمّنت أشعاراً لفؤاد حداد، مع أداء للفنانة آية حميدة، تلتها فقرة فنية تحمل اسم شعار المهرجان «أفريقيا كل الألوان»، من كلمات وألحان هيثم الخميسي.

تختبر شركة مايكروسوفت ميزة جديدة في ويندوز 11 تسمح للنظام بمحاكاة صوت المستخدم والحديث نيابة عنه عند الحاجة. ووفقا لما رصد في النسخة التجريبية الأخيرة من نظام ويندوز 11، فإن مايكروسوفت أضافت ميزة تسمى «تحدث لأجلي».

أعلنت شركة غوغل عن إدماج الذكاء الاصطناعي في خدمة الاشتراكات المجمعة غوغل وان، عبر خطة اشتراك جديدة تسمى AI Premium. وقال الرئيس التنفيذي للشركة سوندار بيتشاي إن عدد المشتركين في خدمة غوغل وان تجاوز 100 مليون.

يبدو أن شركة ميتا تتجه نحو فرض قواعد أكثر صرامة حول استخدام مصطلح «صهيوني» على منصاتها المختلفة، ما أثار ردود فعل غاضبة، خصوصاً في ظل تواصل العدوان على غزة

«ميتا» تدرس فرض رقابة على كلمة «صهيوني»

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تدرس شركة ميتا، مالكة «فيسبوك» و«إنستغرام»، فرض قواعد أكثر صرامة حول استخدام مصطلح «صهيوني» على منصاتها، وهو تغيير كبير من الممكن أن يخنق النقد وحرية التعبير حول العدوان الإسرائيلي على غزة وغيرها من القضايا، وفقاً لما ذكرته خمسة مصادر من المجتمع المدني أطلعتهم الشركة على التغيير المحتمل، بحسب موقع ذا إنترسبت الأميركي.

وأبلغت «ميتا»، في 30 يناير/كانون الثاني الماضي، عبر رسالة بالبريد الإلكتروني، منظمات المجتمع المدني، بأنّها «تقوم حالياً بإعادة النظر في سياسة خطاب الكراهية الخاصة بها، وتحديداً في ما يتعلق بكلمة صهيوني». وعلى الرغم من أنّ الرسالة لم تشر إلى اتخاذ قرارات نهائية بعد، إلّا أنّها طلبت تعليقات من منظمات المجتمع المدني ومجموعات الحقوق الرقمية حول التغيير المحتمل. وقالت «ميتا» في رسالتها إنّ المراجعة تأتي «بسبب المحتوى الذي أبلغ عنه المستخدمون والشركاء أخيراً»، من دون أن تدلي بتفاصيل حول القضية.

وقال المسؤول في منظمة الصوت اليهودي من أجل السلام، وهي من المنظمات التي تواصلت «ميتا» معها لمناقشة التغيير، داني نوبل، لموقع ذي إنترسبت الأميركي، الجمعة: «باعتبارنا منظمة يهودية مناهضة للصهيونية من أجل الحرية الفلسطينية، نشعر بالفزع عندما نعلم أن منظمة ميتا تفكر في التعامل مع كلمة الصهيونية، وهي أيديولوجية سياسية، كما يجرى التعامل مع كلمات مثل يهود ويهودي التي تعبر عن هوية عرقية دينية». ورأى أنّ تحولاً من هذا النوع في سياسة المنصة «سيؤدي إلى حماية الحكومة الإسرائيلية من المساءلة عن سياساتها وأفعالها التي تنتهك حقوق الإنسان الفلسطيني».

تبعات ممكنة للقرار

تسمح سياسة «ميتا» حتى الآن لمستخدميها البالغ عددهم 3 مليارات حول العالم باستخدام مصطلح «صهيوني»، الذي يشير إلى مؤيدي حركة إنشاء دولة يهودية في فلسطين، وكذلك مؤيدي القومية المعاصرة الداعمة لهذه الدولة وسياساتها. وتنصّ القواعد الداخلية لمالكة «فيسبوك» و«إنستغرام» حول «صهيوني» على حذف المنشورات في الحالات التي يستعمل فيها المصطلح للإشارة إلى اليهود والإسرائيليين، وهما فئتان محميتان بحسب قواعد الشركة. لكنّ التغيير الحالي، وفقاً لـ«ذي إنترسبت»، من شأنه أن يمكّن المشرفين على المنصة من تطبيق القواعد بشكل أوسع، وحذف الكثير من المنشورات التي تنتقد إسرائيل. وقال المتحدث باسم «ميتا» كوري تشامبليس، لـ«ذي إنترسبت»: «نحن لا نسمح بمهاجمة الآخرين على أساس صفات مثل الجنسية أو الدين». يتطلّب تطبيق هذه السياسة فهماً لكيفية استخدام الأشخاص اللغة للإشارة إلى تلك الصفات».

وتابع: «بينما يشير مصطلح الصهيونية في كثير من الأحيان إلى الأيديولوجية السياسية للشخص، وهي ليست صفة محمية، فإنه يمكن استخدامه أيضاً للإشارة إلى الشعب اليهودي أو الإسرائيلي»، مبرراً مراجعة القواعد إلى «تزايد الاستقطاب في الخطاب العام بسبب الأحداث في الشرق الأوسط»، نافياً أن يكون ذلك «بناءً على طلب أي مجموعة خارجية».

لكن في الواقع جاء قرار الشركة بعد أشهر من الضغوط العلنية التي مارستها المجموعات المؤيدة لدولة الاحتلال، مثل رابطة مكافحة التشهير، بعد بدء حرب الإبادة على غزة، من أجل التعامل مع معاداة الصهيونية كشكل من أشكال معاداة السامية. وهو الأمر الذي أكدته الناشطة الحقوقية والمديرة السياسية في مجموعة إم باور الأميركية، ياسمين طائب، التي أشارت إلى أن رابطة مكافحة التشهير، بجانب مجموعة صهيونية أخرى هي اللجنة اليهودية الأميركية، قامتا بالضغط على «ميتا» لتقييد استخدام كلمة «صهيوني». وقالت طائب، التي تحدثت إلى أحد موظفي «ميتا» المشاركين بشكل فعّال في اقتراح تغيير السياسة، لـ«ذي إنترسبت»، إن ذلك سيؤدي إلى «رقابة جماعية على التعليقات الانتقادية للصهيونية، ما يعني تقييد تعليقات لا تتضمن خطاب كراهية حول القتل المستمر في غزة». وأضافت أنّ «قمع الخطاب المؤيد للفلسطينيين المنتقد لإسرائيل يحدث في أثناء الإبادة الجماعية في غزة"، داعية «ميتا» إلى أن تعمل على «تنفيذ سياسات للتأكد من عدم قمع الخطاب السياسي».

> تمارس المجموعات المؤيدة لدولة الاحتلال ضغوطاً كبيرة على ميتا

لم تعلن «ميتا» بعد أي نوع من القواعد الجديدة (الأناضول)

تعليقات مهددة بالحذف

شاركت «ميتا» مع شركائها سلسلة من المنشورات الافتراضية التي قد تتعرض للحذف في حال اتباع سياسة أكثر صرامة، طالبةً آراءهم حول وجوب تقييدها من عدمه. ووفقاً للمدير التنفيذي لمركز «حملة» الفلسطيني المختص بالحقوق الرقمية، نديم الناشف، فقد بدت بعض هذه الأمثلة تعبيراً واضحاً عن النظريات المؤامراتية والمعادية للسامية حول السيطرة اليهودية على وسائل الإعلام، لكن أمثلة أخرى لم تحتو سوى على انتقادات لدولة الاحتلال أو للصهيونية، لا لليهود أو للدين اليهودي. ومن الأمثلة على المنشورات التي يمكن أن تخضع للرقابة بموجب السياسة المقترحة: «الصهاينة مجرمو حرب، فقط انظروا إلى ما يحدث في غزة»، «أنا لا أحب الصهاينة»، و«ممنوع السماح للصهاينة بحضور اجتماع الليلة لجمعية الطلاب التقدميين». ورأى الناشف أنّه «لا ينبغي خلط الانتقادات السياسية مع التعصب التآمري ضد اليهودي»، ورأى أنّ ذلك «يضر بالحرب ضد معاداة السامية، من خلال الخلط بين الصهيونية والحكومة الإسرائيلية واليهودية».

ولفت الناشف إلى أن «ميتا» لم تعلن بعد أي نوع من القواعد التي من شأنها أن تساعد المشرفين على تنفيذ السياسة المقترحة، لكنّه عبّر عن مخاوفه من أن يؤدي التغيير المحتمل إلى مزيدٍ من القيود على حرية التعبير في العالم العربي، خاصة مع الرقابة المنهجة التي تفرضها الشركة على المستخدمين العرب والفلسطينيين.

من جهته، قال داني نوبل، من منظمة الصوت اليهودي للسلام: «باعتبارنا يهوداً مناهضين للصهيونية، فقد رأينا كيف قامت الحكومة الإسرائيلية ومؤيدوها بدفع أجندة تدّعي كذباً أن مساواة كلمة صهيوني بكلمة يهودي ستحافظ بطريقة أو بأخرى على سلامة اليهود». وأضاف: «إن الخلط بين معاداة الصهيونية ومعاداة السامية، والتضييق على الانتقاد المشروع لدولة وجيش إسرائيل، لا يضران بجميع الأشخاص الذين يناضلون من أجل حقوق الإنسان في العالم فحسب، بل إنه لا يفعل شيئاً للحفاظ على مجتمعنا آمناً، ويقوّض جهودنا الجماعية لتفكيك معاداة السامية الحقيقية وجميع أشكال العنصرية والتطرف والقمع».

الإبادة الرقمية

يأتي ذلك بعد أيام من توجيه الائتلاف الفلسطيني للحقوق الرقمية، رسائل إلى شركات ميتا وإكس وتليغرام وتيك توك، أعرب فيها عن مخاوفه بشأن انتشار خطاب الكراهية والتجريد من الإنسانية والتحريض على العنف والإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني على منصات هذه الشركات للتواصل الاجتماعي.

وقد أشار الائتلاف الفلسطيني للحقوق الرقمية في رسائله إلى الاستخدام الموثق لمنصات التواصل الاجتماعي الرقمية للتحريض على الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في غزة، بما في ذلك التحريض من قبل أعلى مستويات القيادة الإسرائيلية. وشدد الائتلاف على أن أمر محكمة العدل الدولية شركات التواصل الاجتماعي بالوفاء بمسؤولياتها القانونية والأخلاقية في دعم حقوق الإنسان ومنع نشر المحتوى الضار، بما في ذلك التحريض على ارتكاب الإبادة الجماعية، ضمن نطاق اختصاصها. تناولت الرسائل العلاقة المحددة بين خطاب الكراهية، والتحريض على العنف، وتصريحات الإبادة الجماعية على شبكة الإنترنت، والتي تكشف عن المزيد من الدمار في غزة.

«قائمة الفئات المحمية»

تعاون المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ «حملة» مع منظّمات حقوقيّة فلسطينيّة ودوليّة في إطلاق عريضة متعددة اللغات ضمن حملة دوليّة للحيلولة دون تغيير معايير فيسبوك، التي يرى فيها مسّاً بالحقّ في حرية الرأي والتعبير وتهدف إلى إسكات المدافعين عن حقوق الفلسطينيّين، الخاضعين للاحتلال والاضطهاد والتمييز العنصريّ الإسرائيليّ الممارس ضدهم منذ عقود.

وبحسب ما أعلن مركز «حملة»، تخضع شركة ميتا لضغوطات كبيرة تمارسها جهات ومنظّمات صهيونيّة عالميّة متطرّفة، مدعومة من الحكومة الإسرائيليّة، من أجل تغيير سياسة معايير المجتمع في منصة «فيسبوك»، من خلال اعتبار كلمة «صهيونيّ» مرادفة «لليهوديّ»، وإضافتها إلى قائمة الفئات المحمية ضمن سياسة خطاب الكراهية الخاصة بالشركة تحت ذريعة محاربة اللاساميّة! ومن المتوقّع أن تصدر الشركة قرارها في هذا الشأن خلال شهر شباط/فبراير القادم. لهذا السبب، تعاون المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ «حملة» مع منظّمات حقوقيّة فلسطينيّة ودوليّة تُطلق عريضة متعددة اللغات ضمن حملة دوليّة للحيلولة دون تغيير معايير فيسبوك، والتي يرى فيها مسّاً بالحقّ في حرية الرأي والتعبير وتهدف إلى إسكات المدافعين عن حقوق الفلسطينيّين، الخاضعين للاحتلال والاضطهاد والتمييز العنصريّ الإسرائيليّ الممارس ضدهم منذ عقود.

تأتي الضغوطات على فيسبوك ضمن حملة ضخمة تقوم بها منظّمات صهيونيّة، في السنوات الأخيرة، تسعى من خلالها لفرض تعريف جديد للاساميّة على الحكومات والجامعات والشركات والمؤسّسات المدنيّة العالميّة، ويتضمّن أمثلة تصنّف نقد الصهيونيّة والممارسات التي تقوم بها الحكومة الإسرائيليّة كأفعال لاساميّة. وتهدف هذه الضغوطات للتهرّب من مساءلة ومحاسبة الحكومة الإسرائيلية عن سياساتها وأفعالها التمييزيّة ضد الفلسطينيين والمخالفة للقانون الدوليّ.

إضاءة

أصدرت شبكة أمناء المكتبات والأرشيف من أجل فلسطين، تقريراً وثّقت فيه استهداف الاحتلال الإسرائيلي المكتبات العامة والخاصة والمتاحف في قطاع غزة

مكتبات وأرشيف غزة

من يستطيع إحصاء كل هذا الخراب؟

واشنطن ـ **العربي الجديد**

محاولة تنفيذ إحصاء دقيق للدمار الذي سبّبته حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة شبه مستحيلة، وقد تحتاج لأشهر طويلة بعد انتهاء العدوان. لكن الأكيد أن القصف الإسرائيلي طاول كل القطاع وكل المباني السكنية، والتربوية، والثقافية، والتراثية، والصحية، ودور العبادة. والأكيد أيضاً أن محاولة الاحتلال إخفاء حجم جرائمه بات مستحيلاً. قبل أيام، أصدرت شبكة أمناء المكتبات والأرشيف من أجل فلسطين، وهي تجمّع لعاملين في مجال المكتبات وجمع الوثائق حول العالم، تقريراً وثّقت فيه لاستهداف الاحتلال المكتبات العامة والخاصة والمتاحف، ما أدّى إلى تدميرها أو تضررها، أو سرقة محتوياتها، منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، تاريخ بدء حرب الإبادة على القطاع.

إلى جانب التدمير الكامل للأرشيف المركزي في غزة (الذي يحتوي على 150 عاماً من السجلات المتعلقة بتاريخ غزة) والمسجد العمري الكبير (الذي يحتوي على واحدة من أهم مجموعات الكتب النادرة في فلسطين)، وثقت الشبكة تدمير الاحتلال ما لا يقل عن 13 مكتبة مختلفة، تعرضت لأضرار جسيمة أو دمرت بالكامل.

استحالة الإحصاء

يبدأ التقرير، الذي يرصد الفترة الممتدة من السابع من أكتوبر حتى نهاية يناير/ كانون الثاني الماضي، بالتأكيد على أن «تدمير التراث الثقافي في غزة يزعزع الهوية الجماعية للشعب الفلسطيني، ويحرمه بشكل لا رجعة فيه من تاريخه، وينتهك سيادته»، ويمضي في شرح صعوبة تحديد الحجم الحقيقي للدمار الذي لحق بالتراث الثقافي في القطاع، وذاك الذي طاول قطاع المكتبات والمتاحف في غزة.

> يشير التقرير إلى صعوبة تحديد الحجم الحقيقي للدمار

تقول الشبكة في تقريرها: «هذا التقرير غير مكتمل بالضرورة. من الصعب جدًا تحديد وضع الأرشيف والمكتبات والمتاحف في غزة بينما القصف الإسرائيلي مستمر. إن الظروف الحالية في غزة، مثل استهداف الصحافيين، وانقطاع الاتصالات المتكرر، والأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنى التحتية، تشكل تهديدًا مباشرًا لسلامة الجميع. كذلك، فإن استهداف موظفي مراكز الأرشيف وامناء المكتبات من خلال القتل او الإصابة أو التهجير بشكل متكرر يزيد من صعوبة تقييم الأضرار التي لحقت بالتراث الثقافي. ونتيجة لذلك، ينبغي الافتراض أن هذا التقرير لا يمثل سوى جزء صغير من حجم الأضرار، وليس صورة كاملة».

تشير الشبكة إلى أن الهدف من تقريرها هو تقديم دليل إضافي على أنّ «محو الثقافة والتاريخ الفلسطيني كان منذ فترة طويلة تكتيكًا إسرائيليًا للحرب والاحتلال، ووسيلة للحد من حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. في عام 1948، خلال النكبة، جرى نهب 30 ألف كتاب ومخطوطة من منازل الفلسطينيين؛ وفي عام 1982، أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان، نهبت إسرائيل وصادرت مكتبة وأرشيف منظمة التحرير الفلسطينية؛ تضررت المكتبات والأرشيفات خلال الانتفاضة الثانية، واستهدفت بشكل متكرر في غزة. مع الإشارة إلى أن التدمير المتعمد للتراث الثقافي يعتبر جريمة حرب يُحاكم مرتكبها في المحكمة الجنائية الدولية».

المكتبات المدمّرة

وتشمل قائمة المكتبات المدمرة في قطاع غزة بحسب إحصاء الشبكة: مكتبة جامعة غزة (التي دمرت في 9 أكتوبر)، ومكتبة IBBY للأطفال في الأزمات (التي سبق أن دمرتها غارة جوية إسرائيلية في عام 2014)، ومكتبة ديانا تماري صباغ (التي كانت تحتوي على عشرات المكتبات) وتضم آلاف الكتب، وكانت تؤوي مئات المهجّرين الفلسطينيين قبل أن تقصفها قوات الاحتلال في 25 نوفمبر/ تشرين الثاني)، ومكتبة جامعة الإسراء والمتحف الوطني (الذي نهبه الجيش الإسرائيلي قبل أن يدمّره تماماً في 18 يناير).

ما هي شبكة أمناء المكتبات والأرشيف؟

بين شهري يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز 2013، سافر وفد من أمناء المكتبات والأرشيف وغيرهم من العاملين في مجال المعلومات (من الولايات المتحدة، وكندا، والسويد، وترينيداد وتوباغو، وفلسطين) إلى فلسطين. وبعدها اعلنوا تشكيل شبكة أمناء المكتبات والأرشيف من أجل فلسطين. كان هدف الرحلة وقتها معرفة كيف تصل الأصوات الفلسطينية إلى العالم، أو بالأحرى كيف يحجبها الاحتلال عن العالم، «كيف يستطيع الفلسطينيون - أو لا يستطيعون - الوصول إلى المعلومات في ظل الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي. كنا نهدف إلى تطوير روابط ملموسة وتبادل المهارات على أساس التضامن المتبادل»، وفق ما تقول الشبكة نفسها في تعريف على موقعها الإلكتروني. خلال تلك الزيارة، أمضى هؤلاء وقتهم بين الضفة الغربية والقدس والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، «واحترمنا وقتها دعوة المجتمع المدني الفلسطيني لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات الفلسطينية والعربية والدولية منها، وعدم نشتارك مع أي منظمة تنتهك هذه الدعوة». وقتها، اطلع الوفد بشكل مباشر على استهداف الاحتلال وتدميره لكل مصادر المعلومات والأرشيف في فلسطين، ودعم الجهود المبذولة للحفاظ على التراث الثقافي والمواد الأرشيفية (بجميع أنواعها) في فلسطين. سافرنا كباحثين عن الحقيقة ومشككين في المعلومات، حريصين على الاستغناء عن الصور السطحية وغير الدقيقة للحياة في فلسطين التي نراها في الغرب، والتعرف على واقع الحياة تحت الاحتلال والاستعمار الاستيطاني. وعندما عدنا إلى مجتمعاتنا، التزمنا بمشاركة ما رأيناه، وتطبيق ما تعلمناه، ونشر المشاريع التي زرناها، وكسر الحواجز التي تحول دون الوصول بأي طريقة ممكنة».

قسم الأرشيف في بلدية غزة بعد تدميره في نوفمبر الماضي (عمر القطاع/ فرانس برس)

استهداف التاريخ

قصفت آلة الحرب الإسرائيلية، في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، مبنى الأرشيف المركزي وسط مدينة غزة، واحرقت آلاف الوثائق التي تؤرخ للقطاع وتوثّق مباني المدينة الأثرية ومراحل تطورها العمراني، بالإضافة إلى مخطوطات لشخصيات وطنية، ويرجع عمر بعضها إلى ما يزيد عن قرن ونصف قرن. ورغم الانتقادات الدولية، واصل الاحتلال استهداف التراث الغزي.

في برشلونة (لويس جيبي/ فرانس برس)

فيلم

رواية ليبية وبطولة فلسطينية

سعى الروائي الليبي فيصل الشريف لإنتاج روايته «الكوفية» على شكل عمل سينمائي، دعماً للقضية الفلسطينية، ولإيصال الرسالة التي تحملها الرواية التي تتخذ من الكوفية الفلسطينية رمزاً لها وللمقاومة.

وفي مقابلة مع الأناضول، عبّر الروائي الليبي عن إدراكه أن عصر القراءة وحده لم يعد يجدي كثيراً، وأن الإخراج السينمائي هو الذي سيوصل الرسالة التي تحملها الرواية التي كتبها، ما دفعه إلى التفكير في تصوير فيلم سينمائي مقتبس من الرواية.

وكان منطلق فكرة كتابة الرواية عام 2020، أن تكون شكلاً من أشكال الدفاع عن قضية فلسطين عن إدراكه أن عصر القراءة وحده لم يعد يجدي كثيراً، وأن الإخراج السينمائي هو الذي سيوصل الرسالة التي تحملها الرواية التي كتبها، ما دفعه إلى التفكير في تصوير فيلم سينمائي مقتبس من الرواية.

وكان منطلق فكرة كتابة الرواية عام 2020، أن تكون شكلاً من أشكال الدفاع عن قضية فلسطين بِرُمّتها البرتقالية، للتعريف عن نفسها بأنها ناشطة حقوقية أجنبية، وحاولت برفقة ثمانية من زملائها في حركة التضامن الدولية، وهم وفق تقرير للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، خمسة أميركيين وثلاثة بريطانيين، منع جرافة عسكرية تابعة لقوات الاحتلال من هدم المنازل في مدينة رفح. وأوضح الشريف: «بمجرد الاطلاع على الرواية، تجد أنها أعدّت بطريقة السيناريو والحوار بين شخصياتها، فهي جاهزة من حيث الأدوار لتصويرها فيلماً سينمائياً».

وعن التحضير لإنتاج الفيلم، قال إنه ينتظر أن تتولاه جهة تتبنى الفكرة، وإنه يبحث عن منتج للعمل لإخراجه بشكل فيلم أو عمل درامي. وأوضح الشريف أن «الرواية جمعت بين زمنين مختلفين، هما زمن حادثة سفينة مرمرة، وزمن حادثة قتل كوري، واستُحضر الزمنان لزمن واحد، لأقوم بنسج سيناريو وحوار داخل رواية أطلقت عليها اسم الكوفية».

والشخصية الرئيسية البطلة في الرواية هي راشيل كوري، إضافة إلى شخصية تخيلية لطبيب تركي يعمل في الهلال الأحمر، وشخصية تخيلية لطفل غزاوي فقد ساقه واستمر في مقاومة الاحتلال.

وقال الشريف: «نحن في عصر الصوت والصورة والأفلام والمسلسلات والدراما، وهي ذات أثر بالغ وتأثير عميق في نفوس المتلقين... كما تعيد غرس القيم وتجددها في الأجيال لترسخ أكثر من خلال إنتاج ما يمس قضايانا».

(الأناضول)

> جمعت الرواية بين حادثة سفينة مرمرة وحادثة مقتل ريتشيل كوري

زيارة

لا تضيع فلسطين في كوبنهاغن

عمّار فراس

لا يمكن لمن يمشي في شوارع العاصمة الدنماركية، كوبنهاغن، خصوصاً أحياءها القليلة المزدحمة، ذات الشوارع العريضة والواسعة، إلا أن يلاحظ أعلام فلسطين المنتشرة في كل مكان، سواء كنا نتحدث عن تلك الأعلام الصغيرة التي تتدلى من شرفات المنازل، أو تلك الكبيرة التي نراها على واجهات المحلات.

الجدران الملبّدة بالغرافيتي، لا تخفي اللافتات المنتشرة في كل مكان، خصوصاً في شارع نوربرو، المعروف بوجود جالية عربية فيه، إذ لا يمكن للعين أن تغفل عن منشورات تدعو للمقاطعة وأخرى نقرأ عليها بوضوح ومن دون مواربة «فلسطين حرّة»، ليتحول الشارع منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، تاريخ بدء عدوان إسرائيل الوحشي على قطاع غزة، إلى مساحة واضحة تتصدر للحق الفلسطيني.

شهدت العاصمة كوبنهاغن، أكبر مظاهرة في تاريخ الدنمارك، تنتصر لفلسطين، وقد تجاهلت وسائل الإعلام الكبرى هذه التحركات الشعبية، ولم تصدر الدولة أرقاماً رسمية، أو حتى تقديرية، عن أولئك الذين شغلوا الشوارع، واحتشدوا هاتفين «كوبنهاغن تقول لا للإبادة الجماعية»، في حين تشير مصادر شعبية إلى أن أعداد المحتشدين وصلت إلى 50 ألفاً.

يأتي هذا الشكل من الاحتجاج الذي يمكن وصفه بـ«الشامل»، رداً على الدعم غير المشروط الذي قدمته رئيسة الوزراء ميتي فريدريكسن لإسرائيل. والتفت أيضاً للمتجول في شوارع العاصمة الدنماركية، هو غياب صور الرهائن الإسرائيليين في الشوارع، بعكس مدن كبرى أخرى كباريس ونيويورك.

«ساحة فلسطين»

قبل السابع من أكتوبر، كانت بلدية كوبنهاغن تناقش، نتيجة ضغوط من قبل لجان الأحياء المحلية كنوربرو، مقترح إطلاق اسم «ساحة فلسطين» على مساحة تقع مقابل الساحة الحمراء أو Superkilen التي افتتحت عام 2012. خطوة كان يُنظر لها كاحتفاء بالتنوع والاختلاف في العاصمة الدنماركية. المفارقة أن كوبنهاغن نفسها، تحتضن ساحة إسرائيل، التي أطلق عليه هذا الاسم عام 1968، احتفاءً بمرور 25 عاماً على انتهاء مطاردة اليهود في الدنمارك، وبعد عام من نكسة 1967.

رفضت البلدية تسمية الساحة بفلسطين عام 2021، واستمر الجدل حتى عام 2023 حين كان من المقرر أن تعيد البلدية النظر في قرار التسمية، لكن في التاسع من أكتوبر، بعد يومين من عملية طوفان الأقصى، قررت البلديّة تأجيل قرار التصويت إلى وقت غير محدد. يذكر أن الساحة تحوي عملاً فنياً باسم «قلب نروبرو»، كتبت عليه عبارة «أريد أن أحيا سوية» بلغات عدة. وهنا تحديداً يأتي دور «كونست براند . مسيرة الفن»، وقد دعا منظمو المسيرة في بيان إلى «الوحدة بين الفنانين والكتاب... نظراً إلى أنّ الدنمارك ترفض استخدام لفظ «فلسطين» في الأوراق الرسميّة... وترفض الاعتراف بدولة فلسطين... وتسمي الفلسطينيين غرباء أو من دون وطن».

> ترسيخ موقف سياسي شعبي واضح حول الحق الفلسطيني

امتلاك الساحة

ومن هذا المنطلق، دعت إلى مسيرة فنيّة من أجل «امتلاك» الساحة وترسيخ عرف جديد قائم على مشاركة جماهيريّة لتسمية الساحة باسم «فلسطين»، فالتكوّ الرسمي حول تسمية الساحة، واختيار مكانها نفسه بوصفه «زيادة معمارية»، يفعل قدرة الحراك الفنيّ والإجماع الشعبي على الاسم، الذي من المفترض يحدث على المستوى الفنيّ في الـ30 من شهر مارس/آذار تحت اسم «مسيرة فنية للتضامن مع فلسطين».

تسعى مسيرة الفن عبر جمع الفنانين والتعاون مع الفاعلين المحليين على الاستفادة من الزخم الشعبيّ في سبيل ترسيخ موقف سياسي شعبي واضح، ألا وهو أولويّة الحق الفلسطيني، الذي لا يمكن تجاهله أو التغاضي عنه. خصوصاً أن الإعلام الرسمي حسب رأي منظمي مسيرة الفن يتجاهل المسيرات والمظاهرات المناصرة للحق الفلسطيني، في محاولة لتركيز الاهتمام على إسرائيل فقط، لا ضحايا حرب الإبادة المستمرة منذ أكثر من 4 أشهر.

في كوبنهاغن، يناير 2024 (فرانس برس)

متابعة

الترويج للادعاءات الإسرائيلية في سيليكون فالي

> تعمل المسؤولة الأكثر نفوذاً في شركة ميتا شيريل ساندبرغ، على استغلال منصبها للترويج لادعاءات العنف الجنسي في 7 أكتوبر

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تستغل شيريل ساندبرغ، إحدى أكثر النساء نفوذاً في سيليكون فالي، نفوذها في الترويج للادعاءات الإسرائيلية حول حصول اعتداءات جنسية خلال عملية طوفان الأقصى التي نفذها المقاومون الفلسطينيون في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، رغم عدم تقديم أي دليل فعلي عليها إلى الآن، وذلك في فيلم تصفه بـ«الوثائقي» ويصور في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقالت ساندبرغ التي كانت المسؤولة الأكثر نفوذاً في شركة ميتا بعد مارك زوكربيرغ، لصحيفة وول ستريت جورنال، الأربعاء، إنها أمضت 4 أيام في تل أبيب، لتصوير هذا الفيلم الذي وصفته بـ«العمل الأهم في حياتها».

الفيلم مدته ساعة واحدة، ومن المرتقب عرضه في إبريل/ نيسان المقبل. ما الذي تعد ساندبرغ بكشفه في فيلمها هذا؟ لا جديد. إذ زعمت أنها ستعرض مقابلات مع ناجيات وشهود، وادعت بأنها «شاهدت صور جثث نساء» تظهر عليها علامات «واضحة» لتعرضها لـ«العنف الجنسي». وقالت شيريل ساندبرغ إنها «لا تستطيع النوم» و«تكافح من أجل التوقف عن البكاء»، خلال حوارها مع الصحيفة الأميركية داخل مصنع جعة خارج تل أبيب حيث تصوّر الفيلم.

ولم تقدم أي أدلة إلى الآن على وقوع عنف جنسي أثناء عملية طوفان الأقصى. حتى صحيفة نيويورك تايمز التي نشرت «تحقيقاً» حول هذه الادعاءات واجهت انتقادات حادة، بسبب افتقار ما نشرته إلى شهادات حقيقية لناجيات من العنف الجنسي المفترض، إلى جانب بناء كل السردية في التحقيق على شهادات أفراد سبق أن أدلوا بمعلومات كاذبة مرتبطة بالعدوان الإسرائيلي المتواصل على غزة.

وهذه ليست المرة الأولى التي توظف فيها ساندبرغ نفوذها للحديث عن ادعاءات العنف الجنسي، إذ سبق أن كتبت مقالاً في شبكة سي أن أن، وصفت فيه «الصمت» إزاء هذه المسألة بأنه «يصم الآذان». وتحدثت ساندبرغ في الأمم المتحدة حيث كررت المزاعم بحصول عنف جنسي في السابع من أكتوبر. كما التقت مسؤولين في عدد من البلدان، بما في ذلك ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، للمطالبة بالتحقيق في هذه المزاعم. وخلال الحوار مع «وول ستريت جورنال»، رفضت ساندبرغ الإجابة عن أسئلة حول الدور الذي لعبته وسائل التواصل الاجتماعي في نشر معلومات مضللة حول «طوفان الأقصى»، وأصرّت على الإجابة عن الأسئلة التي تتعلق فقط مباشرة بمشروعها.

ولمزيد من التأكيد على الطبيعة المنحازة للفيلم، تعمل ساندبرغ عليه مع شركة الإنتاج الإسرائيلية كاستينا كوميونيكيشنز التي أنتجت مسلسلات تلفزيونية إسرائيلية شعبية. وتعمل شركة الإنتاج حالياً على ثمانية أفلام إضافية عن العدوان على غزة، وطرح اسم ساندبرغ لأول مرة كشريكة في الفيلم من قبل جوي لو، أحد ممولي الفيلم. في يونيو/ حزيران 2022، ومن من دون سابق إنذار، أعلنت شيريل ساندبرغ أنها ستغادر منصبها في «فيسبوك» بعد 14 عاماً قضتها في الشركة. إذ قالت ساندبرغ عبر حسابها في فيسبوك، إنها ستتخلى عن منصبها رئيسة للعمليات في «فيسبوك»، لكنها ستبقى في مجلس إدارة الشركة الأمّ ميتا.

في مخيم البريج، نوفمبر 2023 (محمد عبد/ فرانس برس)